





223

240

---



کودری زاده مرحوم فضل احمد بیگ لکهنوی  
مستفید اولان ذوات کرامت او غنوم محمد علی بیگ  
روحچون خیرله بیدر مدی مع صلوات

مرحوم  
۱۰۵۲ ص ۴۴

الحاج احمد  
محمد علی بیگ





560

هذه النسخة من مخطوطات تولدنية

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فيقول البابس  
الفقيه محمد الرضائي المدعي جفني زاده اكرمه الله بالفلاح  
والسعادة لما آتت الرسالة الولدية في المناظرة وعثقت  
على اطراف الرسالة حواشي جمعت تلك الحواشي على ان  
يدرسها من درس الرسالة وارجو من الله تعالى لطاهاها  
اليمين والبركة

بسم الله وبحمده وصلوة وسلام على رسوله يقول

البائس الفقير محمد بن محمد بن عبد الله جفني زاده

الكرمه ابنه سحابة بالفلاح والسعادة هذه

رسالة في فن المناظرة عملها ككث يا وكه ولا

مسا لك المتبدلين بآرك الله فيها لك ولين

اراد بها غيرك وهذا الفن لا شك في استحباب

تحصيله وانما لك في وجوب كفاية والمناظرة

في العرف هي المدافعة ليظهر الحق اعني به دفع

معلوم اوله فعل ماضى وعامة مقابلة ايراد اوله قد امر  
معاى وبريور رضائي الله وه اوله وعنى به

قوله وانما لك في وجوب كفاية فن قال بوجوب معرفة  
مجاولات الفرق على الكفاية يقول بهذا لان هذا الفن  
يعرف به كيفية المجادلة

قوله ليظهر الحق اجزاء من الجدل فانه الدافعة لا سكايت  
انضم ومقتضى ان كلاما من الجملتين بقصد حفظ مقال سواء  
كان الحق باطلا او سديا بدم مقال خصمه سواء كان حقا او  
باطلا

المدافعة بمعنى انك مما طرد معانته وهو من باب مدافعة  
وباقه من ركة بين الاثنين غالب الحقائق بغير عروا وقد عرفت  
لواحد حق فاسم الله

في كون خصم ذلك  
الفرق من جهة

الاس

الاسئل قول المعتل ودفع المعتل قول السائل

وفن المناظرة فن يعرف فيه صحيح الدفع وفاسده

اعلم انك اذا قلت شيئا فدا انما تعرف

او تصدق او تصدق او مركب ناقص او مفرد

او ان شاء وانت في جميع هذه الصور اما ناقص

او لا ولنشرع في بيان المناظرة على تقدير عدم

النقل واعلم ان الاخيرين لا يكون فيهما المناظرة

فقطع كنية ابواب الباب الاول في التعريف

السائل ان يقيضه ومعناه ان ينطبق بعدم

جمعه او بعدم منعه او باو بعدم استلزامه المحال وسبب

الاول كون التعريف اخص مطلقا كتعريف

الان بالترجي وسبب الثاني كونه اعتم

مطلقا كتعريفه بالحكم ان وقد يجمع الاول

لكنه انما هو

قوله وفن المناظرة الفن بمعنى العلم واصنافه من قبل يوم  
الاحد فاسم الفن هو المناظرة وبالحكمة ان المناظرة تطلق  
في العرف على معنيين احدهما صفة المناظرين والاخر  
العلم المخصوص المعروف به

قوله كنية ابواب ان قلت الواجب اربعة ابواب قلت مركب  
ان قصص ان كان فيها القضية فهو تصديق معنى و  
ان لم يكن فيها فلا يجري فيه المناظرة كما مفرد والاشارة  
قوله ومعناه ان ينطبق الخ ان قلت هذا المعنى غير جامع  
لعدم شموله ابطاله بعدم كونه اجلي من العرف وسيأتي  
بيان قلت ذلك تاو الوفاق والمقصود هنا ذكر الصور  
المشورة

ان خصوص ما هو مطلقا كتعريف لان بالترجي وخصيصة منه ظاهر

انما هو انما هو

لكنه انما هو







ان هذا التعريف مستلزم للتدوير او التكرار وكل دورا وحل محال <sup>بشيء</sup> ان هذا التعريف مستلزم للحل  
ونضمه منه <sup>بشيء</sup> التكرار <sup>بشيء</sup> التكرار وكل تعريف مستلزم للحل فهو فاسد <sup>بشيء</sup> فهذا التعريف فاسد <sup>بشيء</sup>

عطف على دعوى بطلان ذلك التعريف

[illegible]



من ان ينفذ في انظر الاول  
وانتفا انظر الثاني وانتفا  
الانتفا انظر الثالث وانتفا  
الانتفا انظر الرابع وانتفا  
الانتفا انظر الخامس وانتفا  
الانتفا انظر السادس وانتفا  
الانتفا انظر السابع وانتفا  
الانتفا انظر الثامن وانتفا  
الانتفا انظر التاسع وانتفا  
الانتفا انظر العاشر وانتفا

من ان ينفذ في انظر الاول  
وانتفا انظر الثاني وانتفا  
الانتفا انظر الثالث وانتفا  
الانتفا انظر الرابع وانتفا  
الانتفا انظر الخامس وانتفا  
الانتفا انظر السادس وانتفا  
الانتفا انظر السابع وانتفا  
الانتفا انظر الثامن وانتفا  
الانتفا انظر التاسع وانتفا  
الانتفا انظر العاشر وانتفا

الدعوى بما عرفت والجواب عن ذلك منع مقدما  
ذلك الدليل وقد عرفت لكن هذا اذا لم يدع صاحب  
التعريف بان هذا التعريف فيه من الذاتيات  
فسمى العام جنبا والخاص فصلا واذا ادعى انه اعوان هذا التعريف  
رسم فكانه ادعى ان احدهما او كليهما من العرضيات  
فيجوز الاعتراض بمنع كونهما من الذاتيات ومنع  
كون احدهما او كليهما من العرضيات ومورد المنع  
هنا الدعوى الضمنية فاعرف ودفع هذا انما يكون  
بانيات الذاتية والعرضية وهذا غير لما قيل  
ان تمثيل الذاتي عن العرضي غير واعلم ان كون  
الحد بمعنى التركيب عن الذاتيات انما هو عرف  
اهل الميزان ومن وافقهم واما في عرف اهل العلم  
العربية فهو التعريف الجامع للمانع سواء كان

قوله لكن هذا ان يكون ناقصا التعريف مستلزاما  
قوله وادعى انه حد فكانه ادعى

ان العام والخاص الذين صح

رسم تام لانه مركب من جنس الشيء القرب وخاصة لا زعمه  
رسم ناقص لانه مركب عن عرضيات التي تخص جنسها بحقيقة واحدة

قوله لانه مركب من الجنس والفصل القريبين عن بعضهما  
قوله حد ناقص لانه مركب عن الجنس البعيد والفصل القريب

الحد ينفذ في انظر الاول  
وانتفا انظر الثاني وانتفا  
الانتفا انظر الثالث وانتفا  
الانتفا انظر الرابع وانتفا  
الانتفا انظر الخامس وانتفا  
الانتفا انظر السادس وانتفا  
الانتفا انظر السابع وانتفا  
الانتفا انظر الثامن وانتفا  
الانتفا انظر التاسع وانتفا  
الانتفا انظر العاشر وانتفا

ان ان ينفذ في انظر الاول  
وانتفا انظر الثاني وانتفا  
الانتفا انظر الثالث وانتفا  
الانتفا انظر الرابع وانتفا  
الانتفا انظر الخامس وانتفا  
الانتفا انظر السادس وانتفا  
الانتفا انظر السابع وانتفا  
الانتفا انظر الثامن وانتفا  
الانتفا انظر التاسع وانتفا  
الانتفا انظر العاشر وانتفا

من ان ينفذ في انظر الاول  
وانتفا انظر الثاني وانتفا  
الانتفا انظر الثالث وانتفا  
الانتفا انظر الرابع وانتفا  
الانتفا انظر الخامس وانتفا  
الانتفا انظر السادس وانتفا  
الانتفا انظر السابع وانتفا  
الانتفا انظر الثامن وانتفا  
الانتفا انظر التاسع وانتفا  
الانتفا انظر العاشر وانتفا

المنع المذكور بان المراد به عرف اهل العربية ثم اعلم  
ان المنع الذي هو الاعتراض انما وقع في هذه  
الرسالة فهو بمعنى طلب الدليل وليس بمعنى نقصان  
تفصيلها ومنها قضية وقد يستعمل في بعض الكتب  
بمعنى الدفع مطلقا سواء كان بطلب الدليل  
او بالابطال والاستدلال ثم ان طلب الدليل  
قد يجلو عن ذكر السند كان يقال لا نسلم ما ذكرته  
او يقال هو ممنوع ولا يزداد على هذا القدر ويسمى  
هنا منعاً مجرداً وقد يذكر معه سند وسجي تفصيل  
السند في باب التصديق والمنع المجرد صحيح لكن  
المنع مع السند اقوى منه والسند في عرفهم ما يذكره ولا يورد  
لتقوية المنع وانما وقع النقص بدون قيد التفصيل

من ان ينفذ في انظر الاول  
وانتفا انظر الثاني وانتفا  
الانتفا انظر الثالث وانتفا  
الانتفا انظر الرابع وانتفا  
الانتفا انظر الخامس وانتفا  
الانتفا انظر السادس وانتفا  
الانتفا انظر السابع وانتفا  
الانتفا انظر الثامن وانتفا  
الانتفا انظر التاسع وانتفا  
الانتفا انظر العاشر وانتفا

من ان ينفذ في انظر الاول  
وانتفا انظر الثاني وانتفا  
الانتفا انظر الثالث وانتفا  
الانتفا انظر الرابع وانتفا  
الانتفا انظر الخامس وانتفا  
الانتفا انظر السادس وانتفا  
الانتفا انظر السابع وانتفا  
الانتفا انظر الثامن وانتفا  
الانتفا انظر التاسع وانتفا  
الانتفا انظر العاشر وانتفا

من ان ينفذ في انظر الاول  
وانتفا انظر الثاني وانتفا  
الانتفا انظر الثالث وانتفا  
الانتفا انظر الرابع وانتفا  
الانتفا انظر الخامس وانتفا  
الانتفا انظر السادس وانتفا  
الانتفا انظر السابع وانتفا  
الانتفا انظر الثامن وانتفا  
الانتفا انظر التاسع وانتفا  
الانتفا انظر العاشر وانتفا

منعك هذا باطل

لان منعك هذا وادعى انه حد فكانه ادعى  
وكل منع وادعى انه حد فكانه ادعى

اما الصغرى فثابتة لان المراد بالتعريف عرف اهل العربية  
ولما كان المراد بالتعريف عرف اهل العربية لزم منعك هذا باطل  
لكن المقدم حق فالتالي مشكوك

قوله فهو بمعنى طلب الدليل امر سوء كان على مقدمه الدليل  
او على المدعى وهذا التعميم مجاز في استعمال لفظ المنع او  
لفظ المنع في عرفهم موقع طلب الدليل على مقدمه الدليل  
وسواء كان تفصيل هذا

من ان ينفذ في انظر الاول  
وانتفا انظر الثاني وانتفا  
الانتفا انظر الثالث وانتفا  
الانتفا انظر الرابع وانتفا  
الانتفا انظر الخامس وانتفا  
الانتفا انظر السادس وانتفا  
الانتفا انظر السابع وانتفا  
الانتفا انظر الثامن وانتفا  
الانتفا انظر التاسع وانتفا  
الانتفا انظر العاشر وانتفا

وهو اما النقص او المعارضة  
لانه ان كانه باطل الدليل والتعريف  
او النقص او المعارضة  
عليه يكون نقصا مطلقا وان كان باطلا  
للمدعى او المقدمه والاستدلال عليه يكون  
معارضة مطلقا

سند من ذكره والسند في ان نسلم ما ذكرته يا خود  
ممنوع وكذا بونه خير شيء زبده او لغز  
بونه منع مجرد نسبية او نور سند من ذكره والسند في  
مثلا لم لا يجوز ان يكون كذا كذا في ضم او نوره  
لا نسلم ما ذكرته لم لا يجوز ان يكون كذا يا خود هو  
ممنوع لم لا يجوز ان يكون كذا وكذا



منه تقسيم الكل الى اجزائه

الكل اما يقسم الى اجزاء او الى اجزاء  
فقط

منه تقسيم الكل الى اجزائه اوله في شئ واحد معلوم ولور له  
مفهوم محمول انك برفي موضع ليس صلاحية اوله مثلا  
الفعل محمول انك برفي موضع ليس صلاحية اوله مثلا  
فقط

قوله وهو ما تقسم الكل الى اجزاء والكل محمول على كل واحد من  
جزئياته فيقال لان شئ حيوان والفرس حيوان ولا محمول  
الكل على كل واحد من اجزائه المحل لانه في الماهية فلا يقال  
الفرس حيوان ولا يقال الشونيز حيوان  
قوله واما تقسيم الكل الى اجزائه ان قلت قول زيد  
قائم او قائم من اي قبيل هو قائم ان اردنا بذلك القول  
الشك والتردد انه قائم او قائم في وقت فلا في ذلك  
ليس تقسيم وان اردنا ان لا يخلو حاله عن القيا والفعود  
فتارة يقوم فتارة يقعد فذلك تقسيم الكل الى جزئياته  
والقيد زيد اما زيد قائم واما زيد قاعد وحاصل تقسيم  
بما يشاء الى القيا والفعود

الان انما ذكره واما موصوفه  
فانما يقسم  
الكل الى اجزاء  
فقط

الكل اما يقسم الى اجزاء او الى اجزاء  
فقط

قوله ثانياً الاقسام التي ينقسم اليها اجزاءها الثابت في  
الواقع وهو ان لا يصادف الاقسام على شئ واحد وهو  
في التقسيم الحقيقي والافرا ثانياً في العقل وهو ثانياً مفهوم  
الاقسام في العقل بحيث لا يكون احد اجزائه من  
الآخر ولا تضاد بينهما وهذا في التقسيم الاعرابي ولا يضر  
فيه تضاد الاقسام على شئ واحد كضاد مفقود  
الكتابات المحسوسة دون  
قوله فتم ثبوت التقسيم اي تحصيل ما فيه الاقسام

منه تقسيم الكل الى اجزائه

الكل اما يقسم الى اجزاء او الى اجزاء  
فقط

منه تقسيم الكل الى اجزائه اوله في شئ واحد معلوم ولور له  
مفهوم محمول انك برفي موضع ليس صلاحية اوله مثلا  
الفعل محمول انك برفي موضع ليس صلاحية اوله مثلا  
فقط

فهمو بعني ابطال شئ بدليل الباب الثاني في التقسيم

وهو اما تقسيم الكل الى جزئياته واما تقسيم الكل  
الى اجزائه والكل محمول على كل واحد من  
جزئياته وبسعي اجزئياته والافرا اقساماً وبسعي  
كل قسم بالنسبة الى القسم الاخر قسماً وبسعي  
القسم الذي دخل في القسم ولم يذكر في التقسيم  
واسطة بين الاقسام وسوط صحة التقسيم بجمع  
او كنع وبسعي الاول كنع ومعناه ان لا يترك  
في التقسيم ذكر بعض ما دخل في القسم ومعني  
البيان ان لا يذكر في التقسيم باله يدخل في القسم  
ومن شرطه ايضا ثانياً الاقسام فصل في قسم  
الكل الى جزئياته ومعناه ضم ثبوت مشايته الى  
التقسيم فذكر التقسيم في الاقسام صريحاً كقول

الكل اما يقسم الى اجزاء او الى اجزاء  
فقط

الكل اما يقسم الى اجزاء او الى اجزاء  
فقط

الكل اما يقسم الى اجزاء او الى اجزاء  
فقط

الان

منه تقسيم الكل الى اجزائه

الكل اما يقسم الى اجزاء او الى اجزاء  
فقط

منه تقسيم الكل الى اجزائه اوله في شئ واحد معلوم ولور له  
مفهوم محمول انك برفي موضع ليس صلاحية اوله مثلا  
الفعل محمول انك برفي موضع ليس صلاحية اوله مثلا  
فقط

الان انما ذكره واما موصوفه  
فانما يقسم  
الكل الى اجزاء  
فقط

الكل اما يقسم الى اجزاء او الى اجزاء  
فقط

الكل اما يقسم الى اجزاء او الى اجزاء  
فقط

الكل اما يقسم الى اجزاء او الى اجزاء  
فقط

الان

وهذا التقسيم اما عقلي واما استقرائي  
لان هذا التقسيم اما لا يجوز العقل فيه فاما يكون  
ذكر الاقسام فيه بالترتيب بين الايات والنفي واما لا يجوز  
العقل فيه فاما يكون ذكره في ما علم بالاستقراء وان لم يجوز  
العقل فيه فاما يكون ذكر الاقسام فيه بالترتيب بين  
الايات والنفي فهو تقسيم عقلي وان جاز العقل فيه  
فاما يكون ذكره في ما علم بالاستقراء فهو تقسيم استقرائي  
فهذا التقسيم اما عقلي واما استقرائي

قوله العنصر بمعنى الماده اي مادة الاجسام المركبة وهي  
الحيون والنبات والعدس

قوله ثانياً الاقسام التي ينقسم اليها اجزاءها الثابت في  
الواقع وهو ان لا يصادف الاقسام على شئ واحد وهو  
في التقسيم الحقيقي والافرا ثانياً في العقل وهو ثانياً مفهوم  
الاقسام في العقل بحيث لا يكون احد اجزائه من  
الآخر ولا تضاد بينهما وهذا في التقسيم الاعرابي ولا يضر  
فيه تضاد الاقسام على شئ واحد كضاد مفقود  
الكتابات المحسوسة دون  
قوله فتم ثبوت التقسيم اي تحصيل ما فيه الاقسام



قوله مما صدق عليه اي صدق مفهوم القسم عليه و  
انظر بيان الموصوف في قوله مما وجد **سليم**  
اي في عدم مفهوم القسم الذي كان مرادنا  
الذي وجد بالاستفاد من خارج القسم

قوله ذلك المفهوم اي مفهوم قسم المرسل **سليم**

قوله لا يخص في النار بحسب العقل ان يجوز العقل  
ان يكون شيئا غير النار كالسما والفر **سليم**

المعلوم اما موجودا ولا موجود **سليم** هذا التقسيم باطل  
لان هذا التقسيم غير حاصلا لانه لا مقارنة  
بما هو قسم اخر للقسم فهو غير حاصر وكل قسم  
غير حاصر فهو باطل **سليم** هذا التقسيم باطل

قوله كما ذكرنا متعلق بقسم الغرض وقوله ان القسم  
مقول للقول **سليم**

مفهوم القسم اعلم **سليم** و **سليم** بالاسفاد مما  
في ذلك القسم **سليم**

صدق عليه ومعنى هذا العموم ان يجوز العقل  
الافراد **سليم**

صدق ذلك المفهوم على غير ما وجد كقولك  
بالتقسيم **سليم**

الغرض اما ارض او لا والنا في اقسامه او لا والنا  
الاول **سليم**

اما هو ارض او لا وهو النار فالقسم الاخير مرسل اي لا  
النار **سليم**

يخصر في النار بحسب العقل بل بحسب الاستفاد  
لان الاخير مفهوم **سليم**

**فصل في الاغراض على حصة التقسيم فان كان**  
بيان **سليم**

عقلا يتقضى البطل بوجود قسم اخر يجوز  
او بوجود جز في خارج القسم **سليم**

العقل وان كان استقرائيا يتقضى بوجود  
ذلك التقسيم **سليم**

قسم اخر محقق في الواقع وقد تظن البطل  
مفهوم التقسيم **سليم**

التقسيم الاستقرائي المردود بين الابيات والنفي  
او التقسيم والاستفاد الذي **سليم**

تقسما عقلا فيقول انما باطل يجوز العقل فيما  
ذلك **سليم**

كان يقول في تقسيم الغرض كما ذكرنا ان القسم  
القول **سليم**

قوله لا يخص في النار بحسب العقل ان يجوز العقل  
ان يكون شيئا غير النار كالسما والفر **سليم**

قوله لا يخص في النار بحسب العقل بل بحسب الاستفاد  
لان الاخير مفهوم **سليم**

قوله كما ذكرنا متعلق بقسم الغرض وقوله ان القسم  
مقول للقول **سليم**

قوله لا يخص في النار بحسب العقل بل بحسب الاستفاد  
لان الاخير مفهوم **سليم**

الاخير لا يخصر في النار اذ يجوز بحسب العقل ان  
مفهوم ذلك القسم **سليم**

ينقسم الى النار وغيرها فيجب عنه بان القسم  
يقتضي **سليم**

استقرائية والقسم الذي يجوز له غير محقق في  
بشر **سليم**

الواقع والتقسيم الاستقرائي لا يبطل الا بوجود  
خارج عن القسم **سليم**

قسم اخر في الواقع فانما البطلان انما يبطل  
او عن ذلك الاخر **سليم**

فقد يجب عنه القاسم بغير المقسم اعني ان يريد منه  
بغير المقسم **سليم**

معنى لا يشمل الواسطة **فصل** قد يتقضى التقسيم  
او التقسيم **سليم**

بانه يلزم فيه ان يكون قسم في الواقع فسيما  
او التقسيم **سليم**

وذلك ان كان بعض القسم اعظم من الآخر كما اذا  
بطلان التقسيم **سليم**

قلت الجسم اما حيوان او نائم فانما يجوز ان قسم  
بطلان التقسيم **سليم**

من النامي في الواقع وقد جعل في هذا التقسيم  
او التقسيم **سليم**

فسيما له ويوجب عنه يمنع المردود المذكور مستندا  
او التقسيم **سليم**

بالخصر اعني ان يراد نائم غير حيوان وقد يتقضى  
او التقسيم **سليم**

قوله لا يخصر في النار اذ يجوز بحسب العقل ان  
مفهوم ذلك القسم **سليم**

قوله لا يخصر في النار بحسب العقل بل بحسب الاستفاد  
لان الاخير مفهوم **سليم**

قوله كما ذكرنا متعلق بقسم الغرض وقوله ان القسم  
مقول للقول **سليم**

قوله لا يخصر في النار بحسب العقل بل بحسب الاستفاد  
لان الاخير مفهوم **سليم**

القسم لا يخصر في النار  
لان يجوز العقل فيه ان ينقسم الى النار وغيره  
وكل شيء هذا شأنه كذلك فهو لا يخصر  
فالقسم الاخير لا يخصر في النار **سليم**

الجسم اما حيوان او نائم **سليم** هذا التقسيم باطل  
لان هذا التقسيم يلزم فيه ان يكون قسم في الواقع فسيما له  
وكل تقسيم يلزم فيه ان يكون قسم في الواقع فسيما له فهو باطل **سليم**

هذا التقسيم باطل **سليم**  
او التقسيم **سليم**

او جسم نام حساس متحرك بالارادة فيقسم التقسيم واخذ في مفهومه  
وهو عبارة عن القسم الاول  
او التقسيم **سليم**

او جسم نام حساس متحرك بالارادة فيقسم التقسيم واخذ في مفهومه  
وهو عبارة عن القسم الاول  
او التقسيم **سليم**

في الواقع

في الواقع

في الواقع

في الواقع

في الواقع

في الواقع



والقسم لانه احدها مغاير لآخره

بانه يلزم فيه ان يكون قسم الشيء في الواقع قسمه  
او لا يكون على التقسيم المذكور بهذا المراتب  
وذلك اذا كان بعض الافام مباينا للمقسم

كما اذا قلت الان اما فرس او زحجي فالفرس  
قسم للان لانها قسمان من اجكون وقد  
جعل في هذا التقسيم شيئا له وقد ينقض بان

القسم فيه اعتمد من المقسم كما اذا قلت  
الان اما ابيض واسود فيجاب عنه بان المقسم  
معتبر في الافام وقد ينقض بانه تقسيم الشيء

الى نفسه وذلك اذا كان بعض الافام مساويا  
للمقسم كتقسيم الانسان الى البصر والرجلي فصل  
قد ينقض التقسيم بان فيه تضاد الافام كلها او بعضها

اي صدها على شيء واحد وذلك اذا كان  
من الافام كلها او بعضها عموم من وجه

كما اذا

قوله اعتمد من المقسم وشرط التقسيم ان يكون المقسم خاصا مطلقا من المقسم

قوله تضاد الافام وقد عرفت ان من شرط التقسيم

ملازمة تقسيم اجكون اقسامين  
من ان يكون اسودا او ابيض  
او ان يكون انسانا او غير انسان

كما اذا قلت احيوان اما ان واما ابيض لانها  
بصدي فان على الان ان ابيض قال في شرح  
المطالع المقصود من تقسيم التمايزين الافام

اقول يعني من التمايزين ان يكون لكن التصديق انما يتحقق  
به التقسيم الحقيقي وهو جعل المقسم اسما متميزة  
في الواقع ولا يضر التقسيم الاعتباري وهو تقسيم الكل

الى مفهومات متباينة متميزة في العقل وان كانت  
متصادقة في الواقع كتقسيم الكل الى اقسامه كجسم  
مع انها متصادقة في الملون كما بينته الفارسي فقد

يعرض على التقسيم بانه باطل لتصادق الافام  
فيه فيجاب عنه بانه تقسيم اعتباري يكفي فيه تمايز  
الافام بحسب المفهوم ولا يضر التصديق اقول  
فالشيء الواحد باعتبار تضاده بمفهومات متخالفة

قوله فالشيء الواحد وهو الذي يتصادق فيه الافام

قوله متميزة في العقل نفسه ان قال بان العقل  
ان لا يضر احد المفهومين جزء من الاخر ولا يفصل  
كالضاد والكتاب واما احيوان والانس فليس  
بمتباينين في العقل وكذا الانس والحيوان

قوله كما بينته الفارسي حيث قال يمكن ان يكون  
شيء واحد جنس ونوعا وفصلا وخاصة وعرضا  
عاما كالملون جنس للاسود ونوع للكيف وفصل  
للكيف وخاصة للجسم وعرضا عام للحيوان

قوله فالشيء الواحد وهو الذي يتصادق فيه الافام

يقول لانه حقيقة  
او لانه اعتباري

قوله انما يتحقق  
به التقسيم الحقيقي

قوله اعتمد من المقسم  
وشرط التقسيم



قوله لئلا يكون بياناً وتماماً البيان في رسالتنا وبقدر  
القوانين التي تفرقة

ذلك ان  
فصل في تقسيم الكتل الى اجزائه  
فصل في تقسيم الكتل الى اجزائه

لغية استبعاد متعذرة فيدخل في الاقسام المتعددة  
فأعزوا ولولا ان هذا وان سقوط همتي ليزدكم  
بياناً هذاكم **الفصل** في تقسيم الكتل الى اجزائه  
تجصيل ما يتبعه المقسم بذكر اجزائه فليس فيه ضم  
فيود الى المقسم وشروطه الخمسة وتبين الاقسام  
ودخل كل قسم في المقسم كقسم المعجون الى عمل  
وتؤيد واستخرج الاغراض عليه ودفعه **فصل**  
اعلم ان معنى تحرير المراد او اراؤه معنى غير  
من اللفظ كما اراؤه اي اقسام من المقسم بغيره  
لكن لا يصح اراؤه المجاز بدو عن العداية المعقولة  
المذكورة في علم البيان فلا يراد الفرس من الكتاب  
مثلاً واما القرينة المانعة عن اراؤه الحقيقة فلا  
تجب اذا كان المحرر مانعاً لان المانع بنفسه يجوز

كراؤه اي من العلم وذلك كما اذا قسم المقسم  
الى اقسام وان كان فاعترض على بانه يلزم ان يكون  
قسمه في قسمه واجيب بان المراد من المجوز  
ما عدا ما كان بغيره ذكره في مقابلة ثلاث

ان كان المحرر مانعاً واما ان كان المحرر مستلماً  
وجعل تحريره مخدرة من دليله فلا بد للمحرر من بيان  
قرينة مانعة عن اراؤه الحقيقة هذا اذا كان المحرر  
بالتحرر شخصاً غير المعتل بربوبه كجواب عن طرف المعتل  
واما اذا كان المحرر هو المعتل لقوله بان مرادى هذا  
من افوى القرينة المانعة

والعسر  
عن اراؤه الحقيقة  
عن اراؤه الحقيقة

عن آراء حقيقته

والقرينة المانعة اي شرط القطع بالمعنى المجازي  
لا يجوز **الباب الثاني** في التقسيم وما في معناه  
من المركبات ان قصة العلم ان التقسيم اذا قاله  
أخذ يقال له الدعوى والمدعى وقائمه المعقل لان  
من حقه التعليل عليه فان لم يكن مقصوداً بديل  
ولم يكن بد بهما قبل فلتان ان يمنع ومعه  
طلب الدليل عليه وان كان بد بهما جلياً فلا يصح  
منعه مكابرة وان كان مقصوداً بديل فليس  
حينئذ ثلث وثلاث المنع والمعارضته والتفويض  
فهناك مقالات **المقالة الاولى** في المنع اعلم  
ان للثلاث ثلث منع مقدمه الدليل اذا لم يستدل  
المعتل عليها ولم يكن بد بهما جلياً ولا يصح منع  
المدعى حينئذ لان المنع طلب الدليل والمطلوب

الان شرط القرينة  
بما لا يجوز العذر  
بما لا يجوز العذر

بما لا يجوز العذر  
بما لا يجوز العذر

بما لا يجوز العذر  
بما لا يجوز العذر

بما لا يجوز العذر  
بما لا يجوز العذر

بما لا يجوز العذر  
بما لا يجوز العذر

بدسما جلياً المدعى الحق هو المدعى الاول والثاني  
الغرض القائل والمدعى الذي اشرك مثلاً  
بدسما جلياً المدعى الثاني وما عدا هذه المذكورات  
من البداهات بدسما جلياً حتى فراجع لما كتب الميزان

العلم حادث لانه متغير بانه خضع للحركة والسكون  
وقل متفرقات وكل ما لا يخضع للحركة والسكون  
العلم حادث

قوله والم يستدل المعتل عليها واما اذا استدل عليها  
فلا منع حقيقته بل مجاز في النسبة

قوله حينئذ اي حين استدل المعتل عليه

دعوى اراؤه الحقيقة

دعوى اراؤه الحقيقة



المنع من أن لا يكون من السند أو مقرون به في السند  
 ولكن شئ هذا كذا فكذلك فهو فاسد  
 فالمنع فاسد

فإن منع من أن لا يكون من السند أو مقرون به في السند  
 فالحاصل أن ما منع من أن لا يكون من السند أو مقرون به في السند  
 فالحاصل أن ما منع من أن لا يكون من السند أو مقرون به في السند

وإنما من بعض العظماء أن هو صاحب الموقف  
 حيث قال في مسلك بعض المتأخرين في إثبات الصانع  
 جميع الخلق من حيث الجميع مكن فخلقته وهي لا  
 تكون نفس ذلك الجميع أو الخلق متقدمة على المخلوق  
 ولا يجوز أن يكون الخلق أو خلقه الكلي خلقه لكل جزئه وتفرقه  
 عليه بأنه إن اردت بالخلق في قولك فخلقته العدة التي  
 ظهر أن يكون أن يكون نفس الجميع وقولك أو الخلق متقدمة  
 على المخلوق فذلك يمنع في العدة التي في الآخرة  
 في أن قوله لا يجوز تفرقه أن قولك وهي لا تكون نفس  
 ذلك الجميع منع غير متقدم في أصل منع المخلوق بل  
 المنع أو المنع المذكور منع عند المانع فخلق صاحب  
 المانع وقولك أو الخلق متقدمة جواب سؤال مقدم  
 في السؤال من طرف المقتل كيف يمنع هذا المانع  
 فخلق له ولما وقد ذكرناه ولما وتفرقه جواب أن المراد  
 بمعنى خلق الدليل السند ودليل المذكور غير متقدم لأن  
 بعض المتأخرين منعوه من أن لا يكون من السند أو مقرون به في السند

حاصل أن ما منع من أن لا يكون من السند أو مقرون به في السند  
 فالحاصل أن ما منع من أن لا يكون من السند أو مقرون به في السند  
 فالحاصل أن ما منع من أن لا يكون من السند أو مقرون به في السند

كان يقال لا يتم أنه ليس بان لم لا يجوز  
 أن يكون ناطقاً وقد ثبت أنه ليس بان سبيل القطع  
 في المنع من أن لا يكون من السند أو مقرون به في السند

عقلاً فقد نكر على سبيل التجوز كان يقال كيف  
 وهو ناطق أو يقال إنما يصح ما ذكرته لو كان  
 غير ناطق وليس كذلك ولما كفي في السند الجواز  
 لا يتوقف صحة المنع على إثبات السند الذي ذكر  
 على سبيل القطع ويسمى المنع الذي سنده هو  
 الصورة الثالثة خلا لأن فيه بيان منبئ المقدمة  
 المنوعة وأجل هو بيان منبئ الغلط والشرع

فإن منع من أن لا يكون من السند أو مقرون به في السند  
 فالحاصل أن ما منع من أن لا يكون من السند أو مقرون به في السند  
 فالحاصل أن ما منع من أن لا يكون من السند أو مقرون به في السند

الحاصل أن ما منع من أن لا يكون من السند أو مقرون به في السند  
 فالحاصل أن ما منع من أن لا يكون من السند أو مقرون به في السند  
 فالحاصل أن ما منع من أن لا يكون من السند أو مقرون به في السند

هذا المنع ليس بضاك لأنه ليس بان وكل ما ليس بان فهو ليس بضاك  
 فذا المنع ليس بضاك

أجل بعد التقصيص الإجمالي واستعرف التقصيص الإجمالي  
 فصل الواجب على المقتل عند منع السائل مدعا  
 الغير المدلل أو مقدمة دليله إثبات ما يمنع لأن  
 بهذا مطلوب المانع وذلك الإثبات نوعان  
 أحدهما ذكر دليل يمنع الممنوع والآخر إبطال السند  
 المساوي للمنع لأن بإبطاله يبطل تقصيص المنع  
 فيثبت عيبه لاستحالة ارتفاع التقصيص ويبان  
 هذا أن معنى مساوات السند للمنع واختصيه  
 منه مساواته لتقصيص الممنوع واختصيه منه السند

بالاحتمال العظمي خمسة أقسام المساوي والاختص  
 مطلقاً والأعم من وجه والبيان والمتمثل  
 لكل فإذا قلنا هذا المنع ليس بضاك لأنه  
 ليس بان فإن قال السائل لا يتم أنه ليس بان

فإن منع من أن لا يكون من السند أو مقرون به في السند  
 فالحاصل أن ما منع من أن لا يكون من السند أو مقرون به في السند  
 فالحاصل أن ما منع من أن لا يكون من السند أو مقرون به في السند



بأن لم لا يجوز أن يكون ناطقا فهذا سند  
 من قبض الممنوع وهو أنه أن وان  
 قال لم لا يجوز أن يكون زنجيا فهذا أيضا سند  
 وان قال لم لا يجوز أن يكون جونا فهذا اعم مطلق  
 وان قال لم لا يجوز أن يكون ابيض فهذا اعم  
 من وجه وان قال لم لا يجوز أن يكون حجرا مبينا  
 والمباين والاعم من وجه لا يجوز الاستناد بهما ولا  
 ينفع المعلن ابطالهما لو استند بهما السائل وان  
 المولى والاخص مطلقا يجوز الاستناد بهما  
 لكن لا ينفع المعلن ابطال الاخص بل ابطال المولى  
 واما الاعم مطلقا فلا يجوز الاستناد به لكن ينفع  
 المعلن ابطاله لو استند به السائل وانهم ان الممنوع  
 لو كان مقدما على المعلن فلا معلن ولا معلن

للتخص

بأن لم لا يجوز أن يكون زنجيا فهذا سند

بأن لم لا يجوز أن يكون زنجيا فهذا سند

للتخص عنه وهو إثبات المدعى بدليل آخر  
 اعم من وجه في عرقه وعند إثبات المعلن مدعى  
 او مقدمته بدليل او باطل السند بل ان يمنع  
 شيئا من مقدمات الدليل ما لم تكن بدلية  
 فاذا منع ياتي فيه تفصيل بقى منع  
 مقدمة دليل المعلن فلا يضر المعلن وذلك لعدم ضرر  
 اذا ذكر المانع سند استدل الاعتراف بدعوى  
 المعلن كما اذا قل المؤمن العالم حادث لانه متغير  
 وانبت الصغرى بانه لا يخلو عن الحركة والكون  
 فقال الفلسفي لا سلم عدم خلوه عنها لم لا يجوز  
 ان يخلو عنها كافي ان حدوده فمذ السند فيه اعتبار  
 بحدوث العالم فصل لو ابطال السائل بالدليل  
 الذي على الغير الدليل او مقدمة دليل المدعى قبل

بأن لم لا يجوز أن يكون زنجيا فهذا سند

بأن لم لا يجوز أن يكون زنجيا فهذا سند

بأن لم لا يجوز أن يكون زنجيا فهذا سند



وهو الذي لا ينفك عن الدعوى

ان استدلال المعتل على تلك المقدمة قد استلزم

عصبا لان الاستدلال منصب المعتل وقد عصبه

الابن او اخليف في انه مسموع بحج على المعتل

ان يحجب عنه والمحققون قالوا انه غير مسموع و

من قال انه مسموع يقول ان لسائل ان

يقول آذنت المنع مع السند بما ذكرته في صورة

الابطال والاستدلال فيسحق الجواب حينئذ

البينة قال في التوضيح ينبغي لمن حكم بفساد

معينة ان يورد اعراضه عليها على سبيل المنع

لا على سبيل الابطال لئلا يقول الخصم انه عصب

فيحتاج الى العنابة انتهى فصل الغصب في عرفهم

استدلال السائل على بطلان ما صح منه فاما

ليست بعصب لانه ابطال الدعوى بدليل بعد

استدلال

ان ينبغي لمن حكم بفساد

قوله الى العنابة اي الى ارادة والمعنى فيحتاج الى

قوله على بطلان ما صح منه فاما استدلال السائل

وهو الذي لا ينفك عن الدعوى

استدلال المعتل عليه وليس منع الدعوى بعد

الاستدلال عليه صحيح وكذا النقض ليس بعصب

لانه ابطال الدليل بدليل ولا يصح منع الدليل لان

المنع انما يصح على ما يمكن الاستدلال عليه والدليل

لا يمكن الاستدلال عليه لانه مركب من مقدمتين

والدليل لا ينجح الا مقدمة واحدة وهنا يجب

وتعرف المعارضة والنقض فصل اعلم

ان السائل قد يمنع تقريب دليل المعتل ومعنى

التقريب سوف الدليل على وجه يستلزم المدعى

وتقرير منعه انما لا يتم استدلال هذا الدليل المدعى

فقد تجمل ويقال لا يتم التقريب او التقريب ممنوع

والتقريب انما يتم اذا اتى الدليل عين المدعى او ما يوجب

او الاخص منه مطلقا واما اذا اتى الاخص فلا تقرب

الدليل

وهو الذي لا ينفك عن الدعوى

وهو الذي لا ينفك عن الدعوى

وهو الذي لا ينفك عن الدعوى

وهو الذي لا ينفك عن الدعوى

وهو الذي لا ينفك عن الدعوى

وهو الذي لا ينفك عن الدعوى

وهو الذي لا ينفك عن الدعوى

وهو الذي لا ينفك عن الدعوى

وهو الذي لا ينفك عن الدعوى

وهو الذي لا ينفك عن الدعوى

وهو الذي لا ينفك عن الدعوى

وهو الذي لا ينفك عن الدعوى

وهو الذي لا ينفك عن الدعوى

وهو الذي لا ينفك عن الدعوى

وهو الذي لا ينفك عن الدعوى

وهو الذي لا ينفك عن الدعوى

وهو الذي لا ينفك عن الدعوى

وهو الذي لا ينفك عن الدعوى

وهو الذي لا ينفك عن الدعوى

وهو الذي لا ينفك عن الدعوى

وهو الذي لا ينفك عن الدعوى

وهو الذي لا ينفك عن الدعوى



كان يكون المدعى موجبة كلية وينتج الدليل موجبة  
 جزئية **فصل** قيل لا يمنع النقل والمدعى الامحازا <sup>اي معنى لا يمنع النقل والمدعى الامحازا</sup> <sup>من حيث هو مدعى</sup> <sup>كان يقال بانه لا يمنع النقل كمنع</sup>  
 ومعناه لا يستعمل لفظ المنع وما يستحق منه <sup>او لفظ</sup> <sup>او لفظ</sup>  
 في طلب الدليل عليها الامحازا وبيان ذلك  
 ان المنع في اصطلاحهم طلب الدليل على مقدمة  
 الدليل ولما لم يكن النقل والمدعى مقدمة  
 من مقدمات دليل فهو كذا هذا النقل ممنوع وهذا المدعى  
 ممنوع مجاز عن طلب الدليل مطلقا واما اذا  
 استعملت لفظ اخر في طلب الدليل عليها فلا  
 مجاز كان نقول بانتم هذا النقل او هذا المدعى  
 او هو مطلوب البيان هذا في المدعى الغير المدلل  
 واما اذا كان مدلا فطلب الدليل عليه باي لفظ  
 كان مجاز في النسبة والمراد طلب الدليل على شيء  
 من

من مقدمات دليله وبكفيك هذا البيان هنا  
 عنكم الله ما لم تعلم <sup>من التعليل</sup> <sup>من حيث هو مدعى</sup> <sup>كان يقال بانه لا يمنع النقل كمنع</sup>  
 المعلن عند منع المانع هو الاثبات كما عرفت  
 تفصيله فلا ينفعه منع المنع ومعناه منع صحة  
 تقريره لا سلم صحته ورود هذا المنع لم لا يجوز ان  
 يكون المنوع بدلهما جليا وكذا لا ينفعه منع السند  
 الذي ذكر على سبيل القطع قال السراج الحنفى  
 منع المنع ومنع باثبوت لا يوجب اثبات المقدمة  
 الذي يجب على المعلن عند منع المانع انتهى وكذا  
 لا ينفعه منع صلاحية السند لسنه مستد بعمومه وكذا ابطال صلاحية  
 السند مستد بعمومه وكذا ابطال عبارات المانع بمخالفها القائل  
 العزى فاستعمال المعلن بهذه الاعراض استلزامه  
 انتقال منه الى يجب اخر يجب على كل دفعه ذلك الى

الذي ذكر على سبيل القطع وان الذي ذكر على سبيل  
 الجواز فلا يصح منعه اذا جواز ما رفع الجواز وبالحديث  
 ان منع صحة المنع صحيح لان المنع ادعى صحة منعه  
 ضمنيا فاعرف ان لا ينفع المعلن وهذا منع السند الذي  
 ذكر على سبيل القطع صحيح من لا ينفع المعلن واما السند  
 الذي ذكر على سبيل الجواز فلا يصح منعه  
 فانه وكذا لا ينفعه منع صلاحية السند لسنه يعني  
 ان منعه صحيح لان المانع لما ذكر السند كانه ادعى  
 صلاحية سنده لسنه والردعوى الضمني بفتح منعه  
 لكن هذا المنع لا ينفع المعلن  
 وكذا ابطال صلاحية السند مستد بعمومه كان قائل  
 ان كل ما لم يثبت له ليس بانتم لم لا يجوز ان يكون جوازا  
 فقال المعلن صلاحية الجواز لسنه مستد بعمومه  
 اعلم من نفي المنع وهذا ليس بابطال لثبات السند  
 او لو كان ابطا لثباته لنفع المعلن هنا لان ابطال السند  
 الاثم ينفع المعلن



فان كان استغاله بها دون اثبات ما سئل به فيجب ان يثبت  
 فقد عجز عن اثبات مدعاه فافهم فيه واستقل الى بحث  
 اخر نعم ينفع المعلن ابطال المنع مستدلا عليه اذ ابطال المنع  
 يبدأ بهمة جليلة وهذا بمنزلة اثبات الممنوع وكذا لا ينفع المعلن  
 ينفع ابطال المنع بدعوى ان الممنوع مسلم عند  
 المانع لكن هذا جواب الزامى جدلي لا حقيقى  
 فلا يصح عند ارادة اظهار الحق والبيان ان يدعى  
 حينئذ الرجوع عن تسليم ما سلمه الملم يكن له بهتيا  
 جلبا **المقالة الثانية** في المعارضة وهي اثبات  
 السائل نقض ما ادعاه المعلن واستدل عليه  
 او ما يوى نقضه او الاخص من نقضه كان  
 ادعى المعلن لان ثبته شئ واستدل عليها  
 فدعى السائل باثبات ان ثبته او باثبات  
 البطلان

فان لم يثبت عليه صيغة المجهول اى جعله اسما لم يثبت

قوله بدعوى ان المنع مسلم عند الادعاء عند منعه واصل  
 هذا اثبات للممنوع لا يثبت ان ما سئل به ثابت عندك  
 عند منعه لانه سلم عندك من قبل وقول ما هو مسلم عندك  
 من قبل فهو ثابت عندك عند منعه

قوله واستدل عطف على ادعاه وقوله او ما يوى نقضه  
 على نقضه **مسألة**

هذا ما كان لا يفسد ولا يفسد من المباحات  
 فكل ما كان لا يفسد ولا يفسد من المباحات  
 فكل ما كان لا يفسد ولا يفسد من المباحات

ضا حكمة او باثبات انه زنجى فليس من عند ارادة السائل  
 المعارضة ان يقول للمعلن وليك وان دل  
 على ما ادعيت لكن عندي ما ينفي **مسألة**  
 ودفع المعلن المعارضة ايا يمنع بعض مقدمات  
 دليل المعارض او باثبات فساد دليله وهو النقض  
 وسبب اى او باثبات الدعوى بدليل اخر وهو المعارضة  
 على معارضة السائل وفي كون هذه المعارضة  
 دافعة لمعارضة السائل بحيث **نعم** ان المعارضة  
 تنقسم الى معارضة في المدعى وهي ان يثبت  
 السائل خلاف مدعى المعلن بعد اثبات المعلن مدعاه  
 والى المعارضة في المقدمة وهي ان يثبت السائل  
 خلاف مقدمة دليل المعلن بعد اثبات المعلن  
 تلك المقدمة **فصل** وكل ما تنقسم الى قسمين

تفصيل نقض

قوله اما يمنع بعض مقدمات الى قوله او باثبات  
 فساد دليله وما لا ينفع المعلن في المعارضة بالقلب  
 اذ دليل المعارض لا المعارضة على المعارضة تغدير  
 كونها دافعة تامل **مسألة**

قوله وفي كونه هذه المعارضة الى قوله بحيث تغدير البحث  
 ان الدليل ان لا للمعلن معارضة دليل السائل المعارض  
 كما يعارض دليل الاول وذلك ظاهر فلا فائدة في اثبات  
 الدعوى بدليل اخر عند معارضة السائل والى جواب عنه  
 ان يقال لا يثبت انه لا فائدة فيه او يجوز ان يكون  
 الدليل ان لا للمعلن اقوى من دليل السائل المعارض  
 من الوجوه ولو سلم انه ليس باقوى منه فيجوز ان يكون  
 مجموع الدليلين اقوى من دليل واحد كذا قاله الفقهاء **مسألة**

والى المعارضة في مقدمة وتسمى هذه من نقضه على طريق  
 المعارضة **مسألة**

قوله وكل منهما اى كل من المعارضة في المدعى والمعارضة في المقدمة







يدل على بطلان المزوم كان فدل فلسفي المستدل  
 على قدم العالم بانه اثر القديم انه جاري في الحوادث  
 اليومية اي ينتج قدم الحوادث اليومية مع انها  
 حادثة بالبداهة ولا يجاب عن هذا النقض بمنع  
 الكبرى بل بمنع الصغرى ولما كانت الصغرى شاملة  
 على مقدمتين بمنع الجريان تارة واليخلف اخرى  
 وقد يستدل ان قص على بطلان دليل المعلن  
 بانه مستلزم للدور او التسلسل وكل  
 ما يستلزم المحال فهو محال ولا مجال لمنع الكبرى  
 هنا ايضا بل بمنع الاستلزام وقد يمنع الاستحالة  
 لانه بعض الدور والتسلسل غير محال وقد يجاب  
 عن النقض باثبات المدعى بدليل آخر وهذا انما  
 من وجه واحد ان المعارض وان قص اذا لم يذكر

قوله مع اننا حادثة فدل المعلن هنا باطل بطلان  
 كبراه المطوية وهي ان كل ما هو اثر القديم

قوله مستلزم على مقدمتين وهذا محتمل لان المقدمة  
 الثانية كبرى ينتج مع الاولى ان دليل المعلن جاري في الخلف  
 فيصير اليه الكبرى الفائتة بان كل دليل جاري في الخلف  
 فهو باطل هنا حذف الصغرى واقيم دليلها مقامها  
 سوحي وقيل ان الصغرى شاملة على مقدمتين وكذا الكلام  
 في النقض باستلزام المحال فاعرف منه

قوله فهو محال وهنا تقرير آخر وهو ان بفرض ان يستلزم  
 الدور او التسلسل وكل ما يستلزم فهو محال فيرد الجواب  
 في الصغرى ويقول ان اردت ان يستلزم الدور المحال  
 والتسلسل المحال فاعلم الصغرى وان اردت للطلق  
 فاعلم الكبرى منه

من وجه واحد ان المعارض وان قص اذا لم يذكر  
 دليل المعلن فلفظ  
 دليل المعلن فلفظ  
 دليل المعلن فلفظ

ولما قلنا مع دعوى بطلان وبسبب دليل النقض  
 ساهدا ان قلت انفس لتائل منع مجموع الدليل  
 بمعنى طلب الدليل عليه قلت لا لانه تكليف بما لا يطاق  
 لان الدليل لا ينتج الا مقدمة واحدة وهنا بحث  
 فصل اعلم ان انقص قد يترك بعض اوصاف  
 دليل المعلن عند اجراءه في مدعى آخر فيسمى ذلك  
 نقضا مكسورا فدل المعلن حينئذ منع اجراءه مستندا  
 بان لا يوصف المزوم من دخا في العلية وقد يطل  
 ان نل هذا السند باثبات ان لا يدخل ذلك  
 الوصف في العلية مثلا قال ان في لا يوضح  
 بيع الغائب لانه مبيع مجهول الصفة في قضاه  
 بانه جازي في التزوج امرأة غائبة لانها مجهولة  
 الصفة مع انه صحيح فقد خذ في قيد المبيعية

قوله وهنا بحث وموان يستفسر عن ان نل محران  
 مرادك هل هو منع مقدمة من مقدمات او منع كل  
 منها او منع مجموع الدليل من حيث المجموع فلفظ الاول  
 يستدل المعلن على واحد من مقدماته فان سكت  
 ان نل فذلك وان قال مرادى المقدمات الاخرى  
 يستدل عليها ايضا وعلى الثاني يستدل على كل واحد منها  
 وعلى الثالث يستدل على كل واحد منها ثم يستدل بثبوت  
 كل واحد منها على ثبوت المجموع من حيث المجموع وهذا  
 خلاصة ما قاله ابو الفتح وتقرر ان ثلث ان هنا دليل تب  
 مقدمة وكل دليل من ثلث ثبات ومنه قولنا من  
 حيث المجموع اعتبار الدليل شيئا واحدا وعدة اعتبارية

من وجه واحد ان المعارض وان قص اذا لم يذكر  
 دليل المعلن فلفظ  
 دليل المعلن فلفظ



فصل لا ينقض الدليل وغيره بالاستئصال على الطويل  
او الاستدراك او الخفاء الى غير ذلك مما يزيل  
حُسنه فلا يصح لاحد المناظرين ان يقول لنا نحن  
ما ذكرته باطل لان المعنى الذي اؤتيته بما ذكرته من  
العبارة يصح ادائه باحسن منها وانما لا يصح ذلك  
النقض لان وجود الطريق الرابع لا يوجب بطلان  
المرجوح وانما يصح الاعتراض به على حسن العبارة  
ويستلزم هذا الاعتراض تعيين الطريق وهو ليس  
من دأب المناظرين وهنا استثناء وهو ان يكون  
التعريف اخفى من المعروف ينطه كما عرفت **فصل**  
قد ينقض العبارة ومعناه دعوى بطلانها استدلالا  
بمخالفتها قانون اللغة او الصرف او النحو وقد يجاب  
عنه بمنع مخالفتها مستندا بمذهب من مذاهب

قوله ليس من دأب المناظرين لان غرضهم اظهار القبول  
ولا مدخل لهذا الاعتراض في اظهار القبول **مسألة**

اهل

اهل العربية يصح عليه تلك العبارة وقد اشهر  
ان ناقض العبارة مستدل ومعناه ان الاعتراض  
على العبارة بمخالفتها القانون العربية لا يصح على  
طريق المنع لكن هذا النقض لا ينفع المعلن عند منع  
المانع مدعاة او مصادمة دليله بل هو انفال منه  
الى بحث آخر فنقطن وبالحكمة ان النقض اربعة فنقسم  
التعريف ونقض التقييم ونقض الدليل ونقض  
العبارة واما طلب الدليل على المدعى او المقدمة  
فلا يسمى نقضا مطلقا بل نقضا تفصيليا **فصل**  
اعلم ان المركب ان قض اذا كان قيدا للنقضية  
فذا تصديق معنى فيرد عليه المنع كان لقول هذا  
ان رومي فلان ان يمنع رومية فقط  
فان اثبت رومية بدليل فلان ان يمنع مقدمة

قوله فنقطن استارة على ما سبق وهو ان هذا ان كان  
بدون اثبات مانع المانع فالمعلن معني **مسألة**  
قوله ان النقض اربعة ان قلت بل هو ستة لان معنى  
النقض الهدم والابطال فيه خل فيه ابطال الدعوى  
الغير المدعى وابطال المقدمة الغير المدعى قلت الكلام  
في النقض المصطلح وبما سمي به غصبا في اصطلاح  
المناظرين او يقال الكلام في النقض السبع بالاتفاق  
وهو غير شمولي عند المحققين كما سبق **مسألة**

قوله تصديق معنى يعني ان قولك هذا ان رومي  
بترتلة قولك هذا ان رومي **مسألة**



ذلك الدليل او يعارضه او ينقضه والتفطن لا يخفى  
 عليه ذلك واذا لم يكن قبل اللفظة كان قال احد  
 غلام زيد وخمسة عشر فلما تعرض عليه شي لا يخلو  
 ذلك للفظ القانون العرفي اذا خالفه  
 واذا اجاب المعتل عن اعتراض السائل بجواب مبني  
 على ماسله السائل بان ثبت ما منعه السائل  
 بدليل مشتمل على مقدمة مسكنة عند السائل مع  
 عليم المعتل بان الذي سلمه باطل فذا جواب  
 الزامني قد لي لا تحفيقي وليس الغرض منه اظهار  
 الحق بل الزام الخصم فقط وكذا اتيانه بمغالطة  
 مع علمه بانه مغالطة فلا ينبغي للمعتل ذلك الجواب  
 الا اذا كان الخصم متعنتا اي طالبا ذلة المعتل  
 لا طالبا لاظهار الحق والجواب التحفيقي هو الجواب

وله وكذا اتيانه بمغالطة اقول وكذا معارضة السائل  
 ونقضه بمغالطة مع علمه بانها مغالطة سواء جردا  
 او مجعلا هو المدفوعة لاسكات الخصم لا لاظهار الحق  
 منه

الذي

الذي بناء المعتل على ما علم حقيقة لكن السائل  
 اذا سكنت حينئذ يحصل الالتزام وان منع ماسله  
 من قبل فله ذلك اذ له ان يدعي التزويد بعد الجزم  
 ما لم يكن ماسله بدعييا جليا ولذا قيل ان المانع  
 لا مذهب له **فصل** ثم لنتبع في بيان المناظرة  
 على تقدير النقل ان كنت ناقل فان لم تكن صححت  
 المنقول فلا يرد عليك الا طيب تصحيح النقل  
 وهذا معنى منع النقل فلك ان ثبت نفسك  
 باحصاء كتاب مثلا وان التزمت صحته وذا لا  
 بصور في المفرد والاثنا فبر عليك الاجاث  
 السابقة الا ان يجيب الايمان به ومن التزام  
 صحته حكمك عليه بانه صحيح او تقوية مقالك به  
**خاتمة** ثم ان البحث بين المعتل والسائل اما ان

فولج اي حين ثبت المعتل ما منعه السائل بدليل مشتمل  
 على مقدمة مسكنة عند السائل

قوله وذا لا بصور اي لان المراد من الصحة المطابقة  
 للواقع

قوله الا ان يجيب الايمان به وهو قول الله وقول رسول الله  
 فلا يرد على مضمونه اعتراض لكن يرد على تأييده مقالك  
 منه



يُنتهي الى عجز المعلن عن دفع اعتراضات ابل الى  
عجز ابل عن الاعتراض على جواب المعلن اذالم  
يكن جريان البحث الى غير النهاية وعجز المعلن يسمى  
في العرف انخاما وعجز ابل الزاما ويقال افهم  
ابل المعلن ويقال الزم المعلن ابل و  
يقال المعلن مفهم وابل ملزم بفتح الحاء و  
الزاء فإضافة الانحام الى المعلن إضافة المصدر  
الى مفعوله وكذا الزام ابل ثم ان السؤال  
قد يكون بمعنى الاعتراض وذا السؤال المناظرين  
وقد يكون بمعنى الاستفاد اي الاستفاد  
عن معنى اللفظ او عن وجه التركيب او عن  
تفصيل المجل وهذا ليس داخل في المناظرة  
والك في مسحون به ولا بأس بذلك عند

خفاء

خفاء السؤال عنه **فصل** اعلم ان حاصل منع  
مقدمة الدليل ونقضه ابقاء دعوى المعلن بلا دليل  
وليس حاصل نقضه ابطالا لدعوى المعلن اذ الدليل  
ملزوم للدعوى ولا يلزم من ابطال الملزوم ابطال  
اللازم اذ يجوز ان يكون له ملزوم آخر يجوز عموم  
اللازم فجوز ان يكون المدعى دليل اخر وكذا حاصل  
المعارضة الساقة اعني ان يسقط ويبطل دليل  
المعارضة دليل المعلن وبالعكس اذ الدليل الصحيح  
لا يدل دليل على خلاف مدلوله فيبقى مدعى المعلن  
بلا دليل فليس حاصل المعارضة ايضا ابطالا  
لدعوى المعلن فاوى الاعتراضات ابطال المدعى  
الغير المدلل بدليل وان سمي ذلك غصبا  
واسلمها المنع اذ لا يجب له سند ولا دليل ومن

قوله ونقضه اي نقض الدليل **سنة**

**قوله** اعني ان يسقط السج وذلك لان الدعوى لازم والدليل  
ملزوم ويبطل الملزوم بطلان لازمه فكان المعارضة  
يقول ان دليل ابل دعوى فبطلان ذلك لان  
بطان الثاني يدل على بطلان الملزوم وكان المعلن  
يقول ايضا دليل ابل دعوى فبطلان ذلك لان  
الذي عارضت به اعلم ان ما تنجبه دليل المعارض هو  
دعوى المعارض **سنة**  
**قوله** فيبقى مدعى المعلن بلا دليل وكذا يبقى مدعى المعارض  
بلا دليل المدعى **سنة**

ثبت هذه الحاشية على يد  
الشيخ العبد المذنب  
المستجير من عقاب  
الظالمين  
سنة ١٢٠٤



اراد الاستقصاء في فن المناظرة فعليه ربنا التنا  
 المعمولة لتقرير القوانين المناظرة وعلى المستفيد  
 احسن الله ارجاءهم عن احديهما ان يستغفروا  
 لي ولوالدي ويدرعونا بالجنة والنعيم الباقية  
 ومن لا يكر الناس لا يكر الله والحمد لله الذي  
 بعزته وجلاله يتم الصالحات وسبحان ربنا  
 رب العزة عي يصفون وسلام على المرسلين  
 والحمد لله رب العالمين

بقلم شكسته قسم فقير  
 الحاج آية الله  
 عن نوره كتاب  
 حنبله  
 ٢٠٠٠

في سنة ١٤٢٠  
 في شهر ربيع الثاني





۱۹  
و سق



